

شرح فقه البيوع

الدرس الخامس عشر



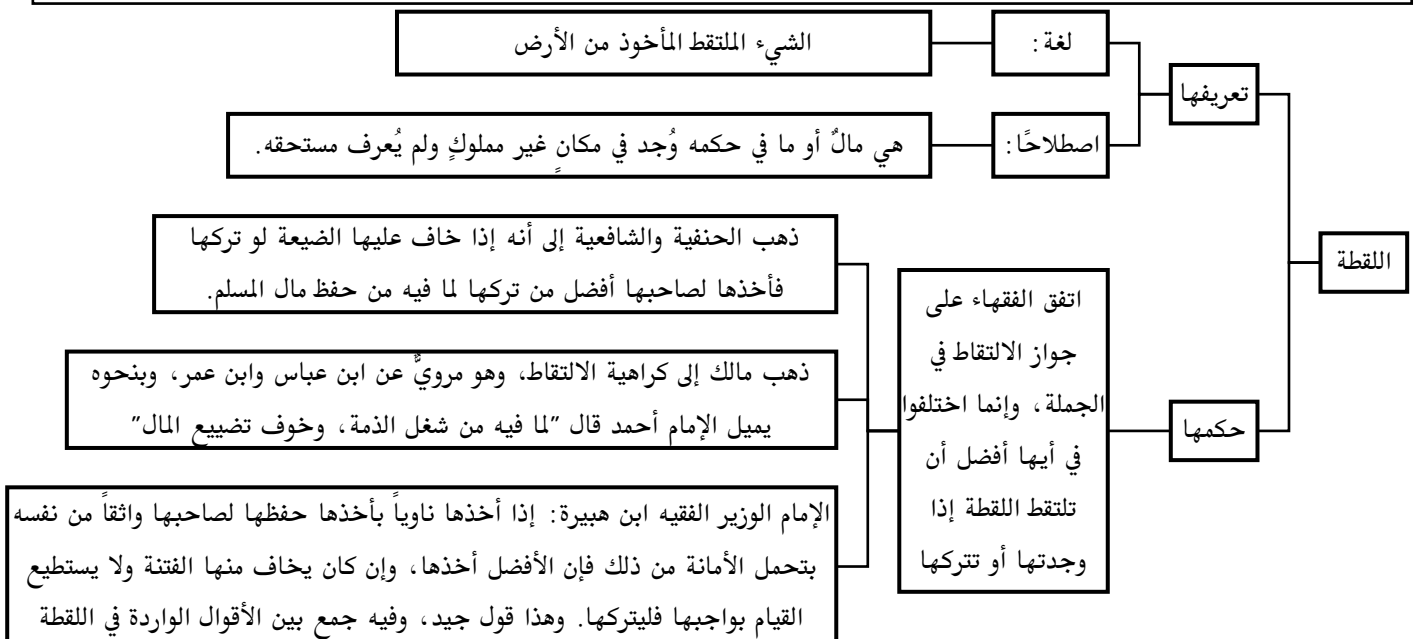
باب اللقطة

وهي على ثلاثة أضرب :

أحدها : ما تقل قيمته فيجوز أخذه ، والانتفاع به من غير تعريف لقول جابر : رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به .

الثاني : الحيوان الذي يمتنع بنفسه من صغار السباع كالإبل والخيول ونحوها فلا يجوز أخذها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ضالة الإبل فقال : مالك ولها؟ دعها معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتيها ربها . ومن أخذ هذا لم يملكه ولزمه ضمانه ولم يبرأ إلا بدفعه إلى نائب الإمام .

الثالث : ما تكثر قيمته من الأثمان والمتاع والحيوان الذي لا يمتنع من كل صغار السباع فيجوز أخذه ، ويجب تعريفه حولاً في مجامع الناس كالأسواق وأبواب المساجد ، فمتى جاء طالبه فوصفه دفعه إليه بغير بينة ، وإن لم يعرف فهو كسائر ماله ، ولا يتصرف فيه حتى يعرف وعاءه ووكاءه وصفته ، فمتى جاء طالبه فوصفه دفعه إليه أو مثله إن كان قد هلك ، وإن كان حيواناً يحتاج إلى مؤنة أو شيئاً يخشى تلفه فله أكله قبل التعريف أو بيعه ثم يعرفه لما روى زيد بن خالد قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال : اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ، فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فادفعها إليه وسأله عن الشاة فقال : خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب ، وإن هلكت اللقطة في حول التعريف من غير تعد فلا ضمان فيها .



القسم الأول: ما تقل
قيمه فيجوز أخذه
والانتفاع به من غير
تعريف

الدليل

ويراد به ما كانت اي قيمته قليلة ولا يهتم به اوساط الناس (لكون التقدير عند اوساط الناس معتدلاً) بحيث إذا فقد لا يبحث عنه ولا يسأل عنه غالباً كالسوط والرغيف وبعض الأقلام الجافة مثلاً والنقد اليسير وغير ذلك وهذا قد اتفق الفقهاء عليه

قول جابر رضي الله عنه: "رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به"

حديث أنس رضي الله عنه لما مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمرّة في الطريق، فقال: «لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها» فدل هذا على أن مثل هذه التمرة يجوز التقاطها، والانتفاع بها، وإنما الذي منعه أنه تحرم عليه الصدقة

كالإبل والبغل والثور والخيول ونحوها

المراد بصغار السباع مثلاً ذئب وثعلب وكلب مفترس

لأن النبي صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن ضالة الإبل فقال، «مالك ولها، دعها معها حذاؤها وسقاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتيها ربها» وذلك لأن التقاطها لا يفيد شيئاً، فاللقطة إنما يراد منها حفظ هذا المال، وإيصاله لصاحبه، فهي تحافظ على نفسها، ويمكن لصاحبها أن يأتيها في المكان الذي تركها فيه إضافة إلى أن في التقاطها نوعاً من إشغال الذمة بها، وربما يكون هذا مدعاةً لضياع المال عندئذٍ

ما يمتنع
بنفسه

أولاً: أنه لا يملكه بالتقاطه لأنه يحرم أخذه

ثانياً: أنه يلزمه ضمانه لأنه بمنزلة الغاصب ولزوم الضمان هنا مطلق، تعدى وفرط أو لم يتعد ولم يفرط.

يترتب
على أخذه

ثالثاً: أنه لم يبرأ إلا بدفعه للإمام فيزول عنه الضمان لأن الإمام له نظر في ضوال الناس، فكان نائباً عن أصحابها.

ويمكن أن يلحق به الآن الآلات الضخمة والحديد والخشب الذي يصعب نقله وحمله، هذا يترك في مكانه، ولا يشرع عندئذٍ حيازه

كالضأن والمعز وصغار الإبل وما أشبهها من الحيوانات

يجوز التقاطها وينفق عليها، ويرجع بالنفقة بعد ذلك على صاحبها متى وجدها إذا كان قادراً على النفقة عليها، أما إذا لم يقدر على النفقة عليها فإنه عندئذٍ يجوز أن يتخلص منها بالبيع، ولكن يحفظ وصفها، ويضبط ثمنها، فإذا جاء صاحبها وتأكد من أنه مالكها، دفع إليه ثمنها عندئذٍ.

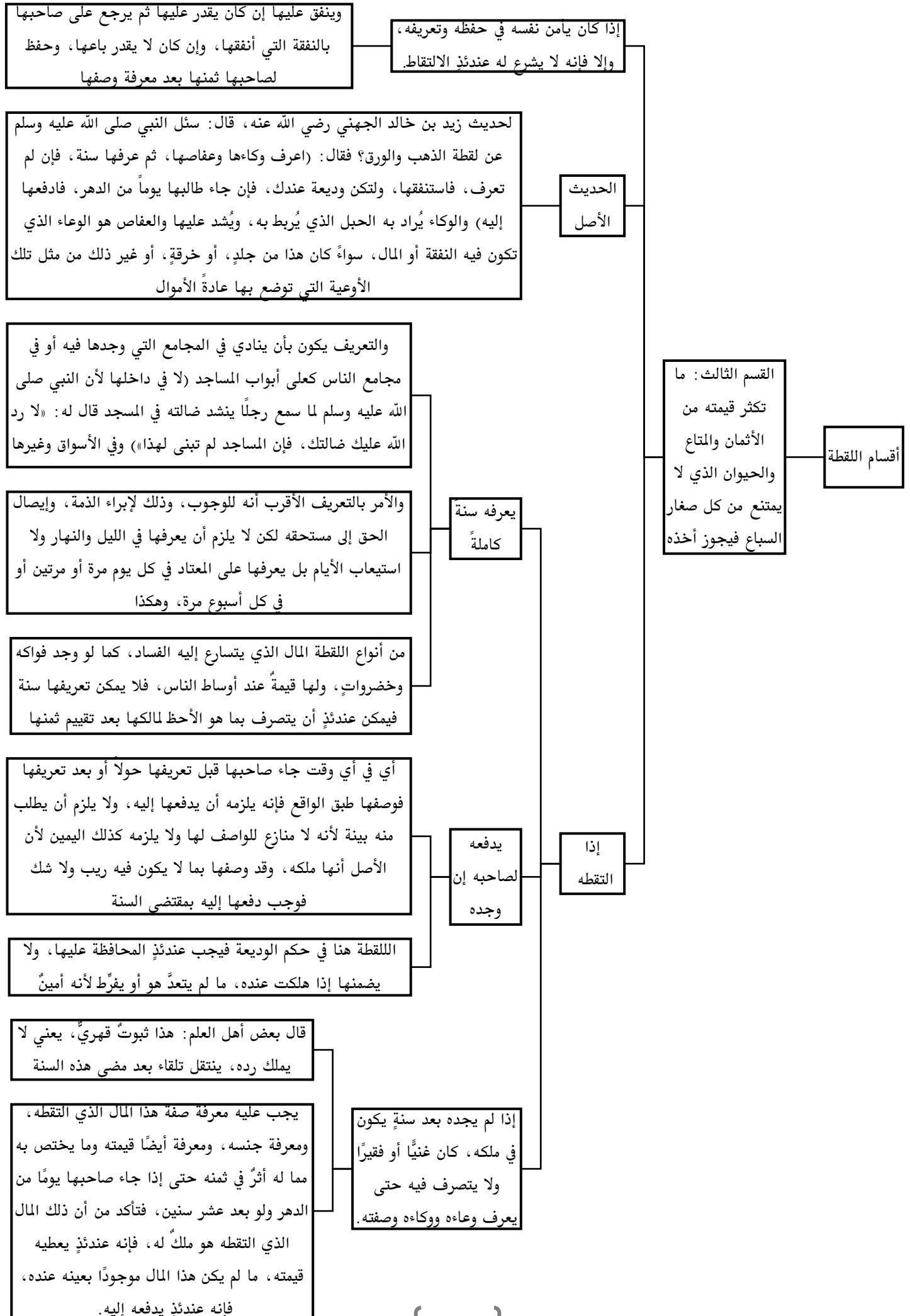
ما لا يمتنع
بنفسه

الحيوان
الضائع على
قسمين

القسم الثاني الحيوان
الذي يستطيع أن
يدافع عن نفسه أمام
صغار السباع فلا يجوز
أخذها

مالم يغلب على ظنه سرقته مثلاً من قطاع طريق ونحوه، أو وقوع خطرٍ محدقٍ بها، فعندئذٍ يمكنه أن يأخذها ويعرفها حتى يصل بها إلى صاحبها.

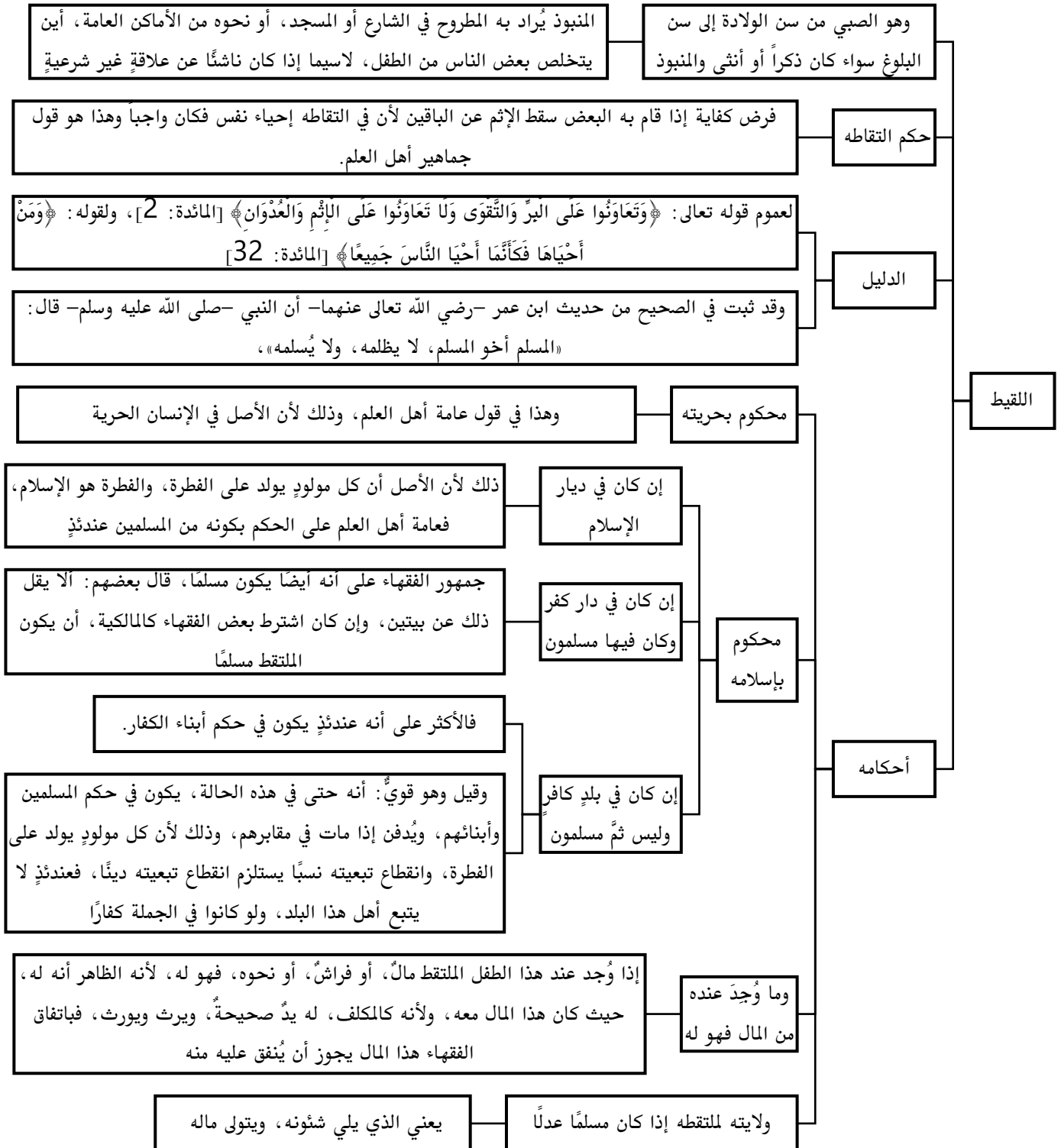
أقسام اللقطة

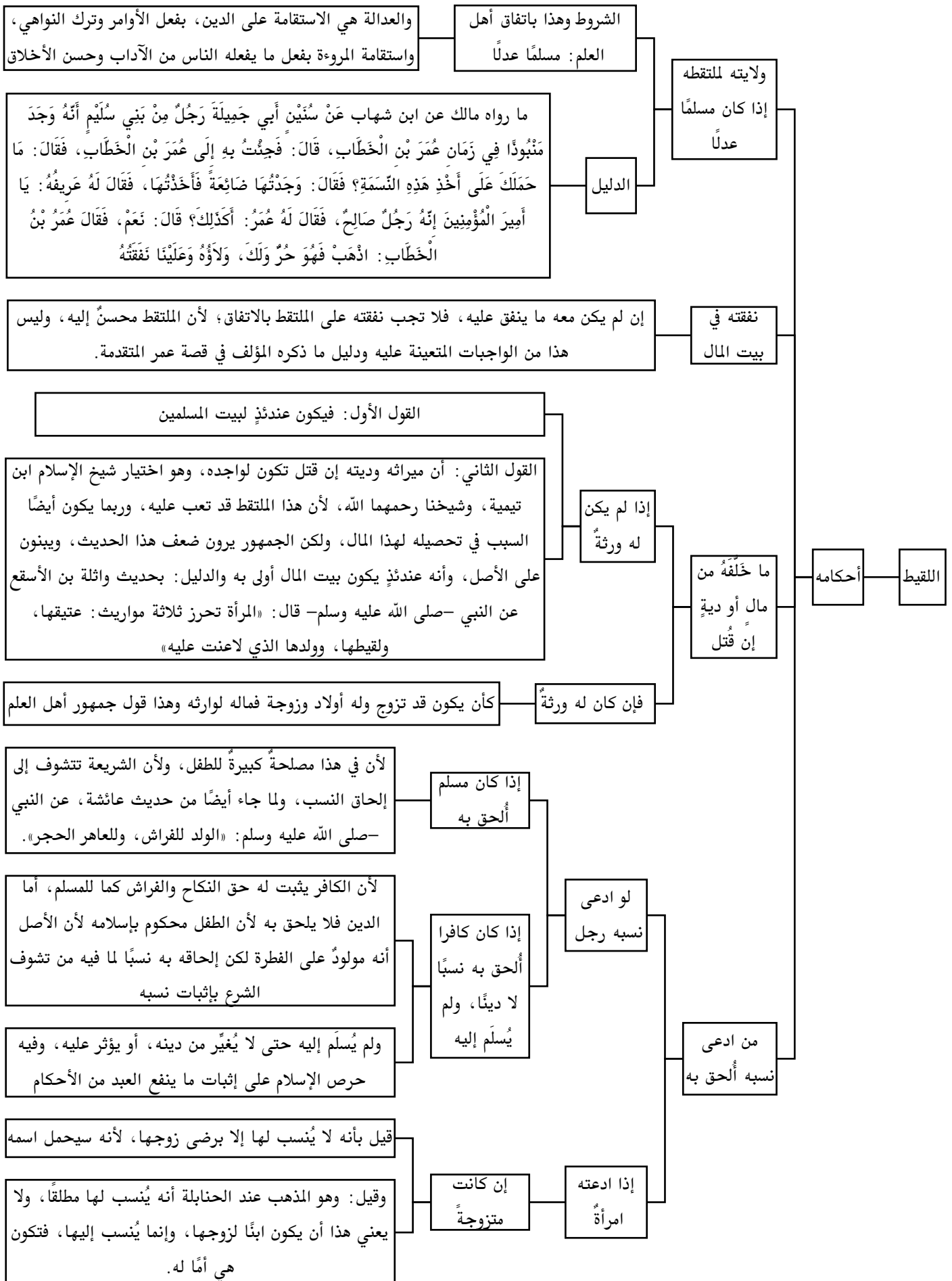


فصل في اللقيط

هو الطفل المنبوذ، وهو محكوم بحريته وإسلامه، وما وجد عنده من المال فهو له، وولايته لملتقطه إذا كان مسلماً عدلاً، ونفقته في بيت المال إن لم يكن معه ما ينفق عليه، وما خلفه فهو فيء. ومن ادعى نسبه ألحق به إلا إن كان كافراً ألحق به نسباً لا ديناً. ولم يسلم إليه.

اللقيط ذكر بعد اللقطة؛ للصلة بينهما، حيث أن اللقيط يلتقط، وهو في حقيقة الأمر طفل ضائع عن والديه لا يعرف نسبه، كما أن اللقطة مالٌ ضائع عن صاحبه





شرح فقه البيوع

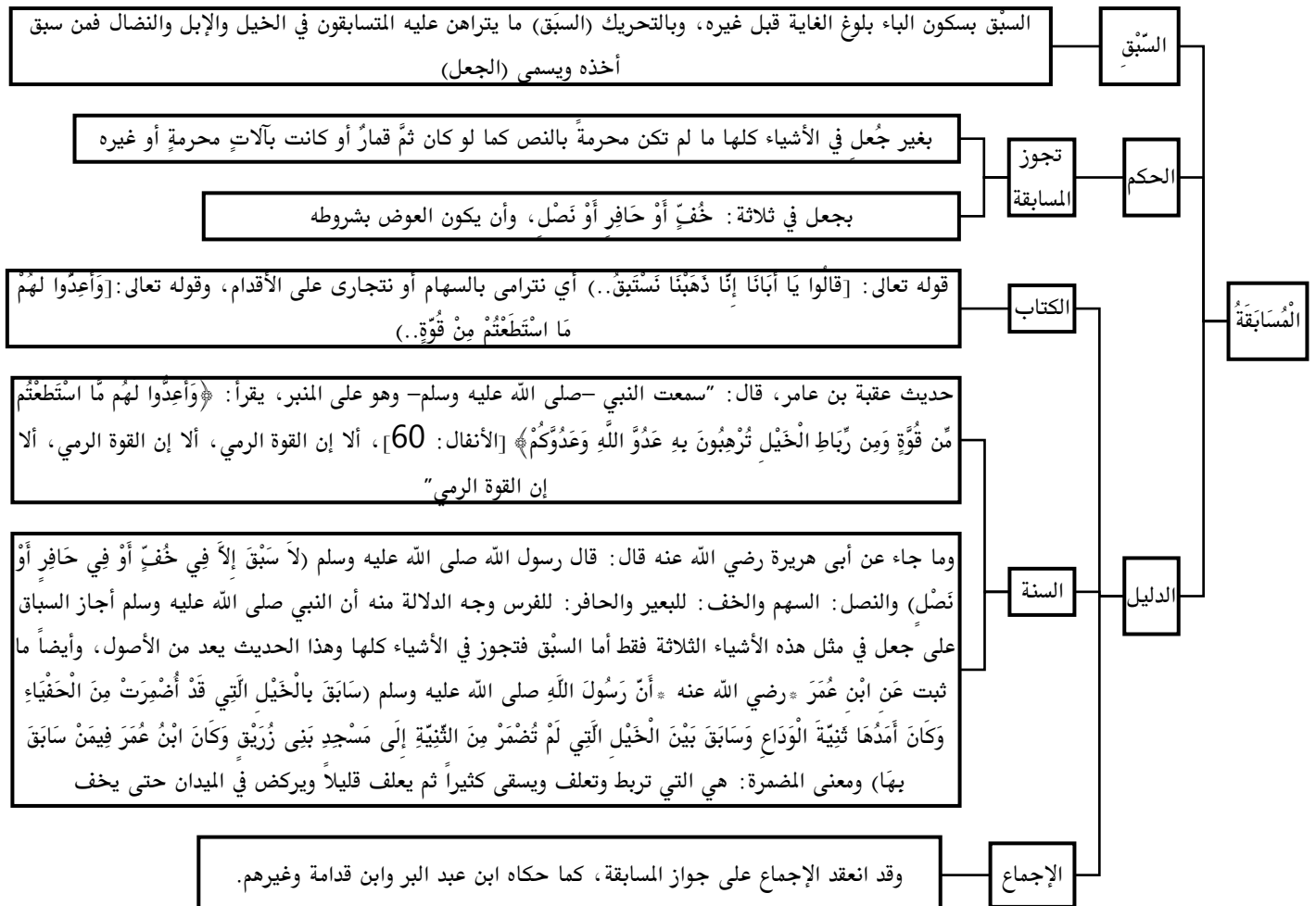
الدرس السادس عشر

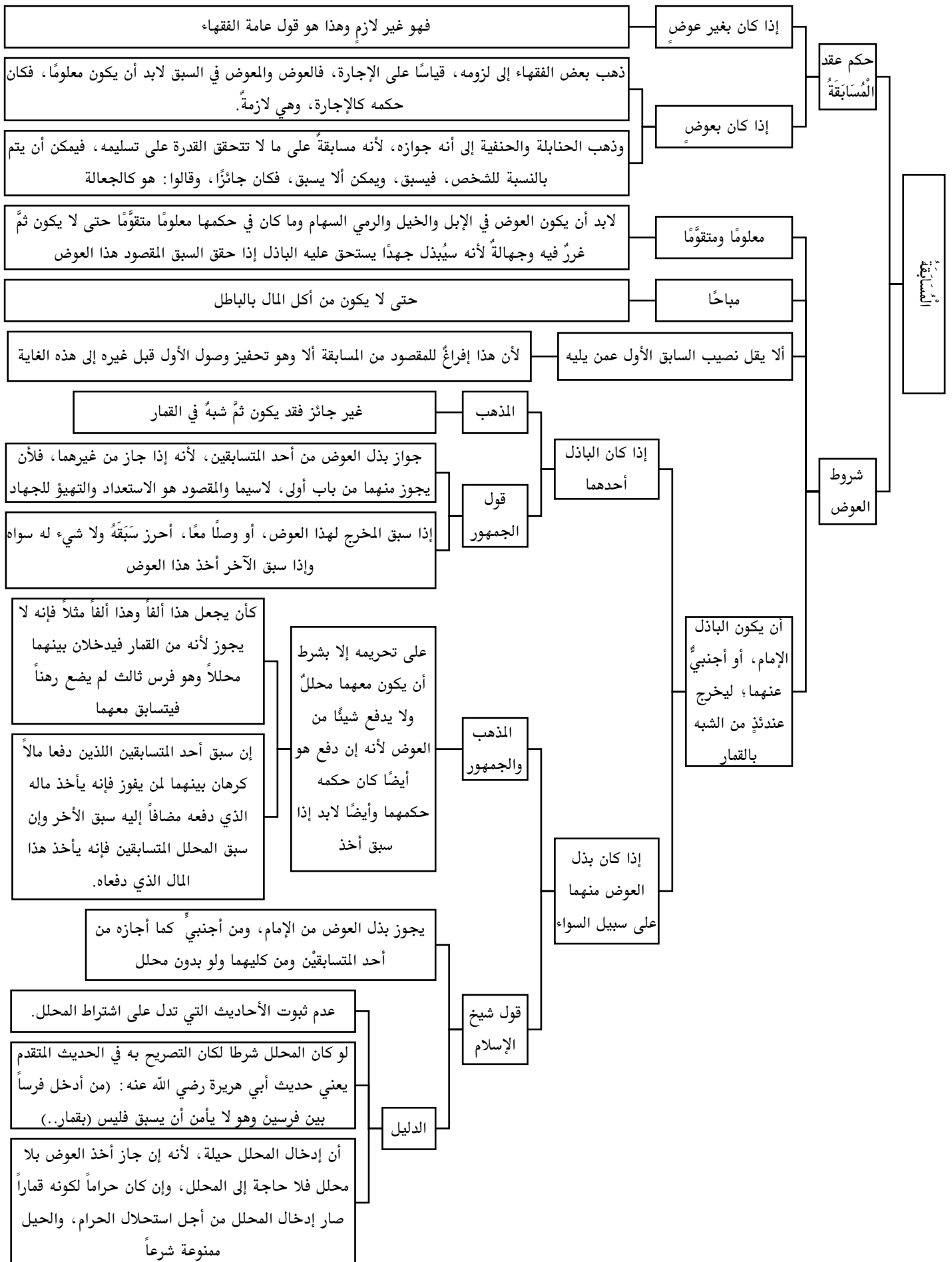


باب السِّبْقِ

تجوز المسابقة بغير جعل في الأشياء كلها، ولا تجوز بجعل إلا في الخيل والإبل والسهام لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر.

فإن كان لجعل من غير المستبقيين جاز، وهو للسابق منهما، وإن كان من أحدهما فسبق المخرج أو جاء معاً أحرز سبقه ولا شئ له سواه، وإن سبق الآخر أخذه، وإن أخرجاً جميعاً لم يجز إلا أن يدخل بينهما محللاً يكافئ فرسه فرسيهما، أو بغيره بغيريهما، أو رميه رميهما، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس بقمار، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد أمان أن يسبق فهو قمار، فإن سبقهما أحرز سبقيهما، وإن سبق أحدهما أحرز سبق نفسه وأخذ سبق صاحبه، ولا بد من تحديد المسافة وبيان الغاية وقدره. الإصابة وصفتها وعدد الرشق، وإنما تكون المسابقة في الرمي على الإصابة لا على البعد.





ووسّع الشيخ قليلاً في مفهوم العوض، فأجازه في غير هذه الحالات الثلاثة، بناءً على أنه يراد منها الإعداد فكل ما يكون من إعدادٍ علميٍّ، أو عمليٍّ، يستفاد منه التهيؤ للجهاد ونحوه، فيكون عندئذٍ مما يجوز أن يُسابق عليه فجعل الحصر من الحصر الإضافي، لا الحقيقي، وأدخل ما فيه منفعة في الدين، في حكمها، إذ نظر إليها نظرة معنى، لا نظرة لفظٍ أما ما لا ينفع في الدين، وليس فيه تهيؤ واستعداد، فيبقى على الأصل، وهو المنع عندئذٍ من بذل العوض في المسابقة. ونص كلامه -رحمه الله- على النحو التالي: "تحل المغالبة الجائزة بعوضٍ إذا كان مما ينتفع به في الدين، كما في مراهنة أبي بكر، وهو أحد الوجهين في المذهب -يقصد عند الحنابلة- وعليه جواز الرهان في العلم، وفاقاً للحنفية لقيام الدين بالجهاد وبالعلم" بناءً على هذا تكون المسابقات القرآنية، والعلمية، والثقافية، ونحوها، مما يجوز أخذ العوض عليها، خلافاً للجمهور الذين لا يُجوزون في هذه المسابقات أخذ العوض

وعلى ذلك إخراج الجعل من الطرفين قمار في الأصل، ولكنه في هذه الحالة ليس قماراً محرماً، بل هو مستثنى منه لأن فيه مصلحة تربو على مفسدته، والمصلحة هي التمرن على آلات القتال

إذا كان بذل العوض منهما على سبيل السواء

أن يكون الباذل الإمام، أو أجنبيٌّ عنهما؛ ليخرج عندئذٍ من الشبه بالقمار

شروط العوض

فلا بد من تحديد المسافة من الجري وتحديد مدى الجري، بأن يكون لابتداء عدوهما وأخره غاية لا يختلفان فيهما

تحديد المسافة

تحديد المدة

قَدْرُ الإِصَابَةِ

صِفَةُ الإِصَابَةِ

شروط السبق

شروط السبق

هذا في الرمي فلا بد من تحديد مدى الإصابة لأنها تختلف بالقرب والبعد

كأن يقال يشترط في الإصابة أن تخرق الشيء الذي يرمى أو يشترط أن تصيبه فقط ونحو ذلك.

أي لا بد من تعيين عدد الإصابات كأن يقول من أصاب عشر إصابات من عشرين فهو السابق أو من أصاب الغرض قبل صاحبه في العشرين رميه الأول فهو السابق ونحو ذلك

القول الأول: المسابقة في الرمي تكون على الإصابة، لا على البعد لأن المقصود من الرمي الإصابة لا بعد المسافة ولأن المقصود من الرمي التعلم إما لقتل العدو أو جرحه أو الصيد ونحو ذلك وكل هذا إنما يحصل بالإصابة لا بالإبعاد.

القول الثاني: أنه يجوز أن تكون المسابقة على الأبعد رميةً لأنه يمتحن به قوة الساعد ويستعان به على قتال العدو عن بعد وهذا طبعاً يتبين في الرمي إذا كان بسهامٍ ينصل أو ما في حكم ما يعتمد على قوة الساعد، لكن الرمي بالآلات الحديثة لا يكون في الغالب لقوة الساعد فيه أثرٌ ولذلك قول جمهور أهل العلم، إن المقصود عندئذٍ هو في الإصابة لا في البعد، متوجهٌ في مثل هذه الآلات الحديثة

ذهب بعض أهل العلم إلى أن

إذا كان يشترط فيها أن يدفع المتسابق غصباً، أو أن يشتري، فيقال عندئذٍ بالمنع، عدم الجواز؛ لأنها تكون صورةً من القمار، لأنه هنا إما غانم أو غارم، فإما أن يكسب المسابقة ويكون غانماً أو لا يكسب ويكون غارماً قيمة المسابقة أو قيمة الاتصال بالجهة المعينة

حكم المسابقات والهدايا التي توجد الآن في القنوات والإذاعات والصحف وغيرها

إذا كان المتسابق لا يدفع شيئاً، كما لو كانت المسابقة مجانيةً، والاتصال مجانيً، ما يكون الذي تكون الدقائق فيه مدفوعةً، ومبالغه عاليةً، ويستفيد منها الجهة المنظمة لهذه المسابقة، فيكون عندئذٍ الحكم بحسب الحالة.

باب الوديعة

وهي أمانة عند المودع لا ضمان عليه فيها إلا أن يتعدى.

وإن لم يحفظها في حرز مثلها أو مثل الحرز الذي أمر بإحرازها فيه أو تصرف فيها لنفسه أو خلطها بما لا تتميز منه أو أخرجها لينفقها ثم ردها أو كسر ختم كيسها أو جردها ثم أقر بها أو امتنع من ردها عند طلبها مع إمكانه ضمنها وإن قال ما أودعتني ثم ادعى تلفها أو ردها لم يقبل منه.

وإن قال مالك عندي شيء ثم ادعى ردها أو تلفها قبل.

والعارية مضمونة وإن يتعد فيها المستعير.

